العنوان:	التعاون العربي - الافريقي : التجربة و الآفاق المستقبلية
المصدر:	دراسات إفريقية
المؤلف الرئيسي:	عبدالسلام، الفاتح عبدالله
المجلد/العدد:	ع 4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1989
الناشر:	جامعة افريقيا العالمية - المركز الإسلامي الافريقى
الشهر:	مارس
الصفحات:	25 - 46
رقم MD:	131702
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	التعاون ، العالم العربي ، افريقيا، الجوانب الاقتصادية، الجوانب التاريخية ، الجوانب السياسية ، العلاقات الخارجية، القضية الفلسطينية ، الدول الصناعية، البترول، الكساد الاقتصادية، المعونات الاقتصادية ، العلاقات العربية الافريقية، اتفاقيات السلام، اسرائيل، مصر، الولايات المتحدة الامريكية، فرنسا، التوقعات المستقبلية
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/131702

التعاون العربي ـ الإفريقي : التجربة والآفاق المستقبلية

د. الفاتح عبد الله عبد السلام

مقدمة :ـ

تتناول هذه الورقة التعاون العربي ـ الإفريقي في العصر الحديث،شاملة الجوانب التاريخية والسياسية والاقتصادية. حيث عالجت الدراسة أهداف هذا التعاون ومزاياه ومشكلاته، ثم عرجت الدراسة إلى تقويم تجربة التعاون وختمت بتقديم بعض المقترحات لتصحيح مساره وتنميته وتطويره إلى آفاق أرحب.

الإطار التاريخي:

علاقات العرب والأفارقة قديمة قدم التاريخ وتعود إلى أكثر من ألفي سنة وربما كانت العلاقة التي ربطت بين إفريقيا وسكان الجزيرة العربية أقدم من ذلك بكثير ومما يعزز هذا الاعتقاد أنَّ إفريقيا ومنطقة شبه الجزيرة العربية كانتا تمثلان رقعة أرضية واحدة حتى انشطرت الأرض وأصبح البحر الأحمر يفصل بين المنطقتين. ورغم قيام هذا الحاجز المائي إلا أنه لم يحل دون الاتصال البشري. إلى جانب ذلك المنفذ،تم التواصل بين المنطقتين عن طريق شبه جزيرة سيناء وعن طريق باب المندب. وتؤكد بعض المصادر التاريخية أنَّ عرب الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية هم أقدم من وصل إلى ساحل شرق إفريقيا حيث اختلطوا بالسكان المحليين وتزوجوا من نسائهم وأقاموا المراكز التجارية.

ويتحدث بعض المؤرخين عن هجرة مجموعات عربية من جنوب الجزيرة العربية استقرت في الساحل الشرقي لإفريقيا لتقيم مملكة مزدهرة أطلق عليها المؤرخون الرومان والإغريق اسم مملكة عزان(1).

لقد أدى التشابه اللغوي والثقافي والعرقي بين السكان الناطقين باللغات الحامية أو الكوشية ورصفائهم من الناطقين باللغات السامية إلى أن يرجح بعض الباحثين أن شعوب هاتين المجموعتين قد عاشتا في مكان واحد بل ربما تنتميان في أصولهما الاثنية البعيدة الى شعب واحد(2).

وهناك من يؤكد أن بعض زعماء ساحل إفريقيا الشرقي كانو يدينون بالولاء لأمراء حِمْيَر في جنوب الجزيرة العربية وملوك التبابعة في اليمن قبل ظهور الإسلام(3).

إن هذه العلاقات القديمة توثقت وتطورت مع ظهور الإسلام وذلك ابتداء من

القرن السابع الميلادي. لقد أمدّ الإسلام العرب بسياج عقائدي كما صارت اللغة العربية الوعاء الثقافي للدين الجديد. لقد أدى ظهور الإسلام إلى دفع العلاقات-بين العرب والافارقة-إلى آفاق أرحب فإلى جانب الصلات التجارية والهجرات البشرية المتتالية والسابقة للإسلام قام العرب بدور نشط في نشر الإسلام في ربوع إفريقيا.

لقد كانت هجرة المسلمين الأوَل للحبشة المسيحية من جراء الاضطهاد بمثابة أول اتصال للإسلام بالقارة الإفريقية. تتالت بعد ذلك موجات الفتوحات الإسلامية على منطقة شمال إفريقيا ومن هناك انتقلت المؤثرات الإسلامية العربية مع التجار العرب والبدو إلى وسط وغرب إفريقيا حيث بذرت نواة الدين الجديد في المجتمعات الإفريقية.

وعبر البحر الأحمر دخل العرب واستقروا وأسسوا بعض الكيانات الإسلامية والعربية على الساحل الشرقي لإفريقيا. وفي وقت لاحق فرّ البعض من سكان عُمَان إلى الساحل الشرقي لإفريقيا هروباً من عنت الحجاج بن يوسف،ونقل عرب الخليج من البحرين والأحساء وحضرموت في مهجرهم صوراً من حضارتهم العربية المتمثلة في إدخال الزراعة وتربية الإبل(٤). حيث شهد القرن الثالث الهجري تأسيس الكثير من المدن والمراكز العربية التي بلغت أوْج ازدهارها بحلول القرن السابع الهجري خاصة بعد ازدياد الهجرة العربية والتي تسارعت خطاها في أعقاب الهجمة المغولية على العراق.

لقد شهدت القارة الإفريقية خلال هذه الفترة حقباً هامة في تاريخها حيث كان نتاج تلاقح الحضارة الإسلامية العربية الإفريقية أن تأسست مدن وممالك أضحت منارات للإشعاع الثقافي والفكري استمدت وهجها من بغداد والحجاز والقاهرة ودمشق والقيروان.

لكن الانحسار بدأ مع بداية القرن التاسع الهجري بوصول المستعمرين البرتغاليين وإحكامهم السيطرة على السواحل الإفريقية حيث كان ذلك إيذاناً ببدء الغزوة الأوربية للمنطقة والتي بلغت مداها خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي مستنزفة الثروات العربية والإفريقية ومخربة للمقومات المادية والبشرية.

وهكذا تميزت العلاقات العربية الإفريقية بسمة الازدهار على جانبي تلك العلاقة. وعلى النقيض من ذلك تماماً كانت السمة المميزة للعلاقات الإفريقية الأوربية هي الاستنزاف المادي والقهر البشري **المستمران**.

فيما يخص العلاقات العربية - الإفريقية المعاصرة فقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين تنامي حركة الكفاح المشترك لتحقيق التحرر الوطني وتصفية الاستعمار ورفض المحاور والأحلاف العسكرية الأجنبية. وتبع ذلك بالضرورة الدعوة لمبادىء عدم الانحياز لأيٍّ من الكتلتين الدوليتين.كانت الحرية هي المبدأ والشعار المرفوع في العالمين العربي والافريقي آنئذٍ. لقد كان لدول عربية متعددة إسهام ملحوظ في دعم حركات التحرر الوطني الإفريقي مادياً ومعنوياً. ولم يقتصر هذا الاسهام على الدول العربية فقط بل إن

جامعة الدول العربية قد ساعدت في استصدار بعض القرارات الهامة في الأمم المتحدة فيما يخص الحض على منح الشعوب المستعمرة حق تقرير المصير مما اعتبر وقتها ترجمة لمبدأ التعاون والتضامن العربي - الإفريقي.

ويهمنا هنا أن ننوه بدور مصر لاسيما أثناء الخمسينات والستينات في فتح أراضيها لحركات التحرر الإفريقية وقيادتها للعمل العربي في القارة الإفريقية[٥]. لقد جاء توجه ثورة يوليو نحو إفريقيا مقصوداً لذاته باعتبار أن البعد الإفريقي أصبح أحد أركان الشخصية المصرية وأحد الدوائر الثلاث التي حددها جمال عبد الناصر[٦]. كما أن ملاحقة النشاط الإسرائيلي في التسلل إلى قلب القارة الإفريقية وإصرار الثورة المصرية على مجابهته كان معلماً هاماً في تطوير العلاقات العربية الإفريقية الحديثة.

لقد جاء إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية في عام ١٩٦٣م كسباً عظيماً ودفعة قوية لفكرة التضامن العربي - الإفريقي. فقد وضعت المنظمة الوليدة تسعة من الأقطار العربية في منزلة الشركاء مع بقية دول القارة. وساعد إنشاء المنظمة في إسقاط الكثير من الحواجز التي خلفها الاستعمار بين إفريقيا شمال وجنوب الصحراء. وانفتح بذلك المجال أمام أعضاء المنظمة العرب للتعاون مع شركائهم من الأفارقة بشكل مؤسس ومنظم وهذه ميزة تفتقدها إسرائيل.

ولكن بقى السؤال المحوري: هل بذل العرب والأفارقة جهداً ملموساً من أجل تعزيز وتقوية هذه المنظمة وبالتالي تقوية أحد أطر التعاون بينهما؟ من المؤسف أن الإجابة بالنفي. فمن الجانب العربي نجد أن الدول العربية قد نقلت مشاكلها إلى ساحة منظمة الوحدة الإفريقية حتى صارت عبئاً ثقيلاً عليها والأمثلة كثيرة ومتعددة: محاولة طرد مصر من المنظمة بعد توقيعها لاتفاقيات كامب ديفد أدت إلى خلق استقطاب حاد داخل المنظمة وانقسم الأفارقة بين مؤيد ومعارض لذلك الاقتراح. ومع أن هذه المحاولة والتي قادتها داخل المنظمة بعض الدول العربية قد باءت بالفشل إلا أنها أشاعت جواً من التوجس والتوتر داخل المنظمة هو بالقطع ليس في مصلحة التعاون العربي الإفريقي، تفجرت بعد ذلك وبشكل أشد من القضية الأولى مشكلة قبول حركة البوليساريو في عضوية المنظمة مما هدد استمرارية المنظمة، وفشلت المنظمة في عقد بعض اجتماعاتها بسبب هذه المشكلة. وكانت ثالثة الأثافي فشل مؤتمر قمة المنظمة في طرابلس بليبيا في عام ١٩٨٢م وذلك بسبب اختلاف بعض الدول العربية مع ليبيا. ولعلها كانت المرة الوحيدة التي تفشل فيها منظمة الوحدة الإفريقية في عقد مؤتمر قمتها السنوية منذ تأسيسها في عام ١٩٦٣م.

مثل هذه الممارسات من قبل بعض الزعامات العربية أدت بالزعماء الأفارقة إلى إبداء التبرم والسخط من إخوانهم العرب كما أدت إلى ظهور بعض الدعوات الشوفينية وسط بعض الدول الإفريقية وخير مثال لذلك دعوة زعيم زائير موبوتي سيس سيكو إلى إقامة منظمة وحدة إفريقية «سوداء» كبديل للمنظمة الحالية. ومع أن هذه الدعوة لم تلق أي تجاوب إلا أن مجرد طرحها ليس في صالح قضية التعاون العربي - الإفريقي.

وهكـذا نجـد أن كلاً من عوامـل التاريخ والحضارة والقرب الجغرافي قد أعطت العلاقة العربية ـ الإفريقية مضموناً خاصاً مميزاً من حيث الكثافة والتنوع والحدة. وتظهر هذه الحقيقة أكثر ما تظهر إذا ماقمنا بمقارنة التفاعل العربي ـ الإفريقي بتفاعل أي من النظامين المكونين له مع نظام إقليمي آخر في العالم الثالث كنظام جنوب شرق آسيا أو نظام أمريكا اللاتينية حيث ينحصر التفاعل في الأطر الدبلوماسية والاقتصادية عامة وبشكل محدود.

هذا التفـاعل الإقليمي يحكمه عاملان متلازمان الأول جغرافي ويتمثل في وجود منـطقـة المفصـل الجغرافي بين النظامين الاقليميين والتي تضم تسعاً من الدول العربية الإفـريقية. وتعطينا بعض الأرقام صورة عن أهمية هذا الترابط الجغرافي إذ أن أكثر من نصف العرب يعيشون في إفريقيا (حوالي ٦٠٪) و٢٥٪ من الأفارقة هم عرب وأكثر اللغات التي يتحدث بها أهل افريقيا هي العربية.

أمـا العـامـل الثاني فيتمثل في وجود كيان كبير في إفريقيا اتخذ أشكالاً ثقافية وحضارية واقتصادية[٧]. ليس له نظير أو تماثل في آسيا.

لقد مر التفاعل العربي ـ الإفريقي بشكله المعاصر بثلاث مراحل أساسية هي:

(١) المرحلة الأولى:

تمتـد هذه الفـترة من نهاية الحـرب العالمية الثانية إلى حرب يونيو ١٩٦٧م. وقد شهـدت هذه المرحلة في بداياتها نشوءحركات التحرر الوطني ونمو الحركة الاستقلالية. واتسمت هذه المرحلة بمحدودية التفاعل بين النظامين العربي والإفريقي وإن كان الاستثناء لهذه القاعدة العامة هو الدور المحوري الذي لعبته مصر. وفي بدء الستينات تعززالدور العـربي في إفريقيا بظهور كل من الجزائر والمغرب ومساندتهما لحركات التحرر الإفريقية إضافة لمصر ومنذ منتصف الخمسينات ازداد اهتمام جامعة الدول العربية بدعم حركات التحرر،وإذا كان هذا الاهتمام قد انصب بشكل أساسي على الدول العربية ـ الإفريقية إلا أنه تعدى هذه الدائرة ليشمل الدول الإفريقية غير العربية كذلك. وتمثل هذا الاهتمام في إصـدار مجلس الجـامعـة العـربية قراراً في عام ١٩٥٧م يدعـو إلى الاهتـمام بالعلاقات العربية ـ الإفريقية. وتلت ذلك مجموعة من القرارات العربية تشجب التفرقة العنصرية وتنـدد **بالاستعمار وترمى إجمالاً الى تعزيز** التعاون مع الدول الإفريقية وقد ضمنت هذه القـرارات في بيانـات قمتي الإسكنـدرية والـدار البيضاء المنعقدتين في عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥م على التوالي[٨].

ومن جهة أخرى لم تلاق قضية العرب الأولى ـ القضية الفلسطينية ـ أيّ اهتمام إفـريقي خلال هذه الفترة يوازي اهتمام العرب بالقضايا الإفريقية بل إنّ أبواب الدول

الإفريقية ظلت مشرعة للنشاط الإسرائيلي حتى بعد عدوان يونيو ١٩٦٧. ولم تدرج أزمة الشرق الأوسط في جدول أعمال مؤتمرات القمة الإفريقية حتى المؤتمر الثامن في عام ١٩٧٠ حيث طالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة. أما على المستوى الشعبي فقد كانت الصورة مغايرة تماماً إذ أن العلاقات العربية الإفريقية كانت تزدهر بشكل إيجابي. فبينما كانت المؤتمرات الرسمية بعيدة عن موضوع إدانة التوسع الإسرائيلي فإن المؤتمرات الشعبية العربية ـ الإفريقية أدانت إسرائيل واعتبرتها قاعدة متقدمة للاستعمار الجديد. والأمثلة على ذلك متعددة: المؤتمر الأول لتضامن الشعوب الإفروآسيوية ـ بالقاهرة ديسمبر ١٩٥٧. والمؤتمر الثاني في كوناكري ابريل ١٩٦٠م. والمؤتمر الثالث في دار السلام في فبراير ١٩٦٣م. والرابع في أكرا في عام ١٩٦٥م[٩]. لكن غياب القضية الفلسطينية من ساحة المؤتمرات الإفريقية الرسمية كان يرجع إلى عدد من الأسباب أهمها:ـ

أولاً: ضعف الاتصال المنظم بين الدول العربية وجامعة الدول العربية من جهة والدول الإفريقية ومنظمة الدول الإفريقية من جهة أخرى. وقد اعتمدت العلاقات في هذه المرحلة على الإسهامات الفردية في حدود إمكانات كل دولة ورؤيتها الخاصة للتعاون ـ العربي ـ الإفريقي.

ثانياً: اهتمام الدول الإفريقية والتي استقلت حديثاً بالشئون الداخلية لاستكمال متطلبات السيادة الوطنية ومناهضة الاستعمار. وبالتالي لم تحظ القضية الفلسطينية بالاهتمام اللازم باعتبارها قضية غير إفريقية.

ثالثاً: لم تكن منظمة التحرير الفلسطينية وحتى منتصف الستينات قد وُلدت بعد وبالتالي لم تكن القضية الفلسطينية مطروحة بنفس المستوى من القوة التي اتسمت بها بُعَيْد انطلاق شرارة النضال الفلسطيني المسلح ونجاحه في استقطاب الأفارقة للالتفات لعدالة القضية الفلسطينية.

رابعاً: استفادت إسرائيل في غزو إفريقيا من الميراث الذي خلفه الاستعمار الغربي والذي مهد للاختراق الإسرائيلي للقارة بشقيه الاقتصادي والدبلوماسي إذ نجحت إسرائيل (في تقمص صورة الدولة) النامية التي لاتنحاز إلى الشرق أو الغرب بل تنفرد بتجربة نضالية وتنموية خاصة[١٠].

هذه العوامل مجتمعة ساعدت على خلق بيئة فكرية ملائمة للتغلغل الإسرائيلي في إفريقيا بَيْدَ أنه كانت هنالك أسباب ذاتية خاصة بإسرائيل شجعتها على اختراق القارة الإفريقية دون سواها: لقد فشلت إسرائيل في أن تكون أحد عناصر النظام الإقليمي في الشرق الاوسط. بل إن الدول العربية لم تكتف بعزل إسرائيل في منطقتها بل إننا نجدها تطاردها وتحاصرها خارج المنطقة العربية: فمثلاً نجحت هذه الدول في عزل إسرائيل عن مؤتمر باندونغ واستبعدتها من مشروع عدم الانحياز[١١]. وبالمثل لم تنجح إسرائيل في آسيا

لأن السيطرة هناك كانت لبعض القوى الإقليمية مثل الصين والهند والباكستان واندونيسيا مما جعل هامش الحركة الصهيونية محدوداً للغاية لذلك اتجهت إسرائيل نحو القارة السمراء ونجحت في تحركها السياسي والذي بدأته مع حلول حقبة الستينات في إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية وتجارية مع دول إفريقية[١٢]. يلاحظ خلال هذه الفترة أن إسرائيل لم تعن ببناء المصالح المادية لإفريقيا إذ أن مقدار القروض التي قدمتها إسرائيل للدول الإفريقية خلال العشر سنوات الممتدة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٨م لم تتعد ٥٨ مليون دولار تركزت في مجال الائتمانات التجارية بعيداً عن قضية التنمية الإفريقية.[١٣]. كما ركزت إسرائيل في سياستها تجاه إفريقيا على تحقيق عدد من الأهداف التي تدور في مجملها حول محور تعزيز أمنها ووجودها.

وفي هذا يقول أحد الكتاب الإسرائيليين : (إن غرض إسرائيل في إفريقيا هو أن تحصل على الأصدقاء،وإن المتدربين الإفريقيين في إسرائيل والموفدين الإسرائيليين إلى إفريقيا مدعوون للمساهمة بقوة لفتح طريق إسرائيل عبر ابيدجان إلى المغرب ومن القدس عبر مالي إلى القاهرة[١٤]).

تَصدّرَ الاعتبار الأمني الاستراتيجية الإسرائيلية خلال هذه الفترة المبكرة في اتصال الدولة اليهودية بإفريقيا. وقد تركز الوجود العسكري الإسرائيلي في منطقة حوض النيل بوجه خاص لمحاصرة مصر باعتبارها دولة القلب في حركة التحرر العربية[١٥]. وتمثل هذا الاهتمام في عقد اتفاقيات وبروتوكولات أمنية إسرائيلية مع كل من يوغندا وكينيا وزائير وإفريقيا الوسطى وتشاد واثيوبيا. وفي نفس السياق دعمت إسرائيل حركة انيانيا في جنوب السودان بالمال والسلاح عبر سفاراتها في شرق إفريقيا بوجه عام وفي يوغندا بشكل خاص. كما سجلت هذه الحقبة اهتماماً أمنياً إسرائيلياً بمداخل البحر الأحمر[١٦].

إذن كانت هذه أهم الملامح التي ميزت التعاون العربي ـ الإفريقي في مرحلته الأولى حيث اتسم هذا التفاعل بالمحدودية والهامشية وافتقر إلى الإطار المؤسس وعلى النقيض من ذلك سجلت إسرائيل حضوراً قوياً ومؤثراً في إفريقيا خاصة في المجال السياسي والأمني.

(٢) المرحلة الثانية:

وغطت هذه المرحلة الفترة الممتدة بين حربي يونيو ١٩٦٧م واكتوبر ١٩٧٣م. ومن أبرز سمات هذه المرحلة أنها شهدت تغيراً ملموساً في التفاعل العربي ـ الإفريقي وبدأت العلاقات العربية الإفريقية تدخل مرحلة جديدة أكثر إيجابية وإن بقي ذلك التطور الجديد بطيئاً وبسيطاً.

أخذ العرب بعد حرب يونيو مباشرة يركزون في توجههم نحو إفريقيا على الشبه الكبير بين إسرائيل وجنوب إفريقيا العنصرية من حيث إنهما يمثلان استعماراً استيطانياً مع

إبراز حقيقة المصالح المشتركة بين هذين الكيانين والتعاون القائم بينهما. وأخذت صورة إسرائيل الاستعمارية العنصرية في إفريقيا تتضح للأفارقة نتيجة لما سبق ونتيجة لتطورات جديدة منها مساندتها للحركة الانفصالية في بيافرا بنيجريا وكذلك دعمها للحركة الانفصالية في جنوب السودان. ساهم أيضا التصلب والتشدد الإسرائيلي تجاه مهمة مبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة قونار يارنغ لحل النزاع العربي ـ الإسرائيلي في بلورة الموقف الإفريقي الجديد تجاه إسرائيل. ففي يونيو ١٩٧١ أصدرت منظمة الوحدة الإفريقية أقوى قرار منذ نشأتها فيما يخص النزاع العربي ـ الإسرائيلي إذ دعت إسرائيل للانسحاب الفوري من كل الأراضي العربية المحتلة في حرب ١٩٦٧م. كما تمخض عن ذلك الاجتماع تكوين لجنة الحكماء الأفارقة للتوسط بين مصر وإسرائيل(١٧).

كما حدثت تغييرات جديدة في النظام العربي ساهمت في زيادة التفاعل العربي ـ الإفريقي وفي مقدمتها الزيادة المطردة في الإمكانيات المادية لبعض الدول العربية نتيجة للثروة البترولية. ونشير هنا بوجه خاص لدور دولتين من دول المفصل الجغرافي. هما الجزائر وليبيا. ولم يقتصر هذا الدور على الدول العربية ـ الإفريقية بل امتد ليشمل دولا عربية غير إفريقية كان في مقدمتها المملكة العربية السعودية ودولة الكويت.

وبدأ التساند والتفاعل العربي ـ الإفريقي يأخذ دورا مميزا لصالح القضايا المشتركة للنظامين وبرز ذلك التعاون في إطار الأمم المتحدة كما برز في تجمع دول عدم الانحياز وفي المؤتمرات الدولية وبخاصة تلك التي تبحث في قضايا الاقتصاد والتجارة والتنمية. ويحضرنا هنا على وجه الخصوص مؤتمر قمة دول كتلة عدم الانحياز والذى عقد في العاصمة الجزائرية في سبتمبر ١٩٧٣ حيث حضرته كل الدول العربية ومعظم الدول الإفريقية وعدد كبير من حركات التحرر الإفريقية. لقد كان هذا التجمع نقطة بارزة في مسيرة التعاون العربي ـ الإفريقي إذ أنه أبرز وبشكل واضح وحدة المصير كما تأكد للعالمين العربي والإفريقي أنهما يواجهان مشاكل وتحديات متشابهة. ومع ازدياد خطي التفاعل العربي ـ الإفريقي زاد من الناحية الأخرى إيقاع تردى العلاقات الإسرائيلية ـ الإفريقية، حتى انه عشية حرب اكتوبر ١٩٧٣م كان عدد الدول الإفريقية التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل قد ارتفع إلى ثماني دول(١٨).

إذن أثرت هذه المرحلة في ازدياد حدة التفاعل وكثافته بين العرب والأفارقة وعلى الرغم من وفرة وتنوع هذا التفاعل بين النظامين إلا أنه افتقر لضرورة التنسيق. لذلك فإن خلق الإطار المؤسس لهذا التعاون بين المجموعتين أخذ ينمو ويفرض نفسه على الأحداث.

المرحة الثالثة:

بدأت هذه المرحلة بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م وشهدت بناء الأطر المؤسسية

للتفاعل العربي ـ الإفريقي وإنشاء الأجهزة المختلفة لتقنين هذا التعاون. شهدت بدايات هذه المرحلة أزمة التحول الإفريقي عن إسرائيل حيث تتابعت إجراءات قطع العلاقات الدبلوماسية بين عدد من الدول الإفريقية والدولة اليهودية حتى وصل عدد هذه الدول في ديسمبر ـ ١٩٧٣م اثنيّن وأربعين دولة والذي يمثل مجموع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية باستثناء دول الجوار لجنوب إفريقيا العنصرية والواقعة تحت نفوذها وهي : بتسوانا ـ ليسوتو ـ سوازيلاند وملاوي[١٩]. كان ماحدث ملفتا للنظر وأثار تعليقات الكثير من المعلقين وبشر بعضهم بظهور نسق إقليمي جديد يضم العرب والأفارقة لامكان لإسرائيل فيه[٢٠]. ولنا أن نتخيل خيبة الأمل العميقة لدى الإسرائيليين للتحول الإفريقي عنهم والتي عبرت عنها مهندسة التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا قولدا مائير أصدق تعبير بقولها: « ما من أحد شعر بندم مرير مثل ماشعرتُ عندما أدارت كثير من دول إفريقيا السوداء ظهورها لنا[٢١] ».

لقد ساعدت عوامل متعددة في بلورة هذا الموقف الإفريقي الجديد نذكر منها :

(١) وضـوح الحق العربي الفلسطيني والبروز المشرّف لمنظمة التحرير الفلسطينية كنواة مؤثرة في مسرح أحداث الشرق الأوسط ونجاحها في استقطاب تعاطف الكثير من الأفارقة، خاصة وأن المنظمة قد قدمت الكثير من المساعدات إلى حركات التحرر الإفريقية وساعدتها بالتالي في طريق الاستقلال ببلادها عن الاستعمار.

(٢) إحساس الأفارقة بالإحباط الناتج عن فشلهم في حمل إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العـربية المحتلة في أعقـاب تشكيل لجنـة الحكـماء الأفـارقـة. وهكذا بدأ الأفارقة ـ خاصة الذين شاركوا بالعضوية في هذه اللجنة ـ بالاقتناع بمسئولية إسرائيل في تعقيد الموقف فيما يخص النزاع العربي ـ الإسرائيلي[٢٢].

(٣) قيام إسرائيل باحتلال جزء من أراضي دولة إفريقية وعضو مؤسس في منظمة الوحدة الإفريقية وهي مصر في حرب اكتوبر ١٩٧٣م[٢٣].

(٤) وضوح صورة إسرائيل لإفريقيا كدولة غير صديقة ومتحالفة مع أنظمة عدوة للدول الإفريقية وهي : جنوب إفريقيا ـ روديسيا والبرتغال. خاصة موقف الدولة الأخيرة والتي جعلت من بعض ممتلكـاتهـا الإفـريقية محطات لنقل العتاد العسكري الامريكي لإسرائيل في حرب أكتوبر ١٩٧٣م.

(٥) الـزيادة الهـائلة في مستـوى الإمكانات المادية في الجانب العربي بعد القفزة الضخمة التي سجلتها أسعار النفط في السوق العالمية في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣م وتزامن مع ذلك انخفاض حاد في الإمكانات الاقتصادية الإفريقية الناتجة جزئياً من الزيادة الكبيرة في فاتورة النفط[٢٤].

هنـاك حقيقـة أخرى ساهمت بمعيار آخـر في تليين وتغيير الموقف الإفريقي من إسرائيل ولـو أنها تظل أُطـروحـة نظرية تفتقر إلى تأكيد وثائقي قاطع ومؤداها أن العالم

الصناعي وفي مقدمته الولايات المتحدة الامريكية وفي أعقاب تضخم الثروة البترولية العربية رغبت في التخلي عن تقديم المساعدة المادية للدول الإفريقية ليقوم العرب بذلك. وفي سياق هذا السيناريو صدرت التعليمات لإسرائيل بالانسحاب المؤقت من المسرح الإفريقي[٢٥].

وقد كان رد الفعل الإسرائيلي على هذه المظاهرة الإفريقية عصبياً حيث سحبت إسرائيل عدداً من خبرائها من الدول الإفريقية مع إبعاد عدد من المتدربين الإفريقيين من إسرائيل[٢٦]. لكن سرعان ما تداركت إسرائيل هذا الخط المتشدد بقرار بعيد النظر قررت من خلاله إدامة وتطوير علاقاتها مع الدول الإفريقية ـ على وجه الخصوص العلاقات الاقتصادية ـ كي تكون هذه العلاقات المنفذ الأساسي الذي تتسلل منه إلى القارة الإفريقية مرة أخرى.

ويبدو أن هذا الموقف الإسرائيلي قد تولد من اقتناع إسرائيل بأن القرار الإفريقي بقطع العلاقات معها وبالسرعة التي تم بها نتج عن حالة استثنائية فرضت على الجانب الأكبر من الدول الإفريقية اتخاذ تلك الخطوة وزوال هذا الوضع الاستثنائي سيدفع هذه الدول خاصة التي أبدت تردداً في قطع علاقاتها مع إسرائيل إلى إعادة النظر واستئناف علاقاتها مع إسرائيل[٢٧]. والواقع أن تركيز إسرائيل على الجوانب التجارية والاقتصادية في علاقاتها مع إفريقيا لم يكن حدثاً طارئاً أو بديلاً للعلاقات السياسية وإنما هو واقع فرضته البنية المتغيرة للاقتصاد الإسرائيلي باتجاه الليبرالية الاقتصادية والتوسع الصناعي العسكري الاستراتيجي المتجه أساساً نحو التصدير. ونلحظ هنا أن الاقتصاد أصبح يعتمد في نموه أساساً لا على السوق المحلي وإنما على زيادة الطلب الخارجي. ومن هنا يفهم التوجه الاقتصادي الإسرائيلي الشديد نحو إفريقيا وكأنّ أزمة لم تقع في العلاقات الإسرائيلية ـ الإفريقية ـ تحد من هذا النشاط وكثافته. وللدلالة على ذلك يكفي أن نشير إلى أن حجم الواردات الإسرائيلية من إفريقيا في عام ١٩٧٠م كان حوالي ٣٠ مليون دولار (أكثر من ثلثها من جنوب إفريقيا) بينما كان حجم الصادرات في حدود ٤١,٥ مليون دولار وبحلول عام ١٩٨٠م قفزت الأرقام إلى ١٣٥,٧ ، ١٩٠,٩ مليون دولار على التوالي. أي أنّ حجم التبادل التجاري الإسرائيلي مع إفريقيا قد تضاعف خمس مرات[٢٨].

بالإضافة إلى ذلك فان هنالك مئات من الخبراء الفنيين الإسرائيليين يعملون في حوالي اثنتي عشرة دولة إفريقية حيث توجد أكبر تجمعات لهم في نيجيريا وساحل العاج. وتنشط هنا شركات إسرائيلية مثل سوليل بونية ، وكور[٢٩].

لقد نجحت إسرائيل في غزو الكثير من الأسواق الإفريقية خلال الحقبة الماضية وساعدها في ذلك مجموعة من المتغيرات المتداخلة يمكن إجمالها في الآتي:ـ

(١) ازدياد الأزمة الاقتصادية الإفريقية سوءاً :

لقد شهدت الأعوام السابقة هبوطاً حاداً في النمو الاقتصادي بالقارة الإفريقية حيث أشارت الإحصاءات إلى أن معدل نمو الناتج في إفريقيا قد هبط إلى ٢,١٪ فقط بأسعار عام ١٩٧٠م بالمقارنة مع معدل يبلغ ٤,٥٪ في عام ١٩٨٠م. كما هبطت أسعار العديد من السلع الأساسية في السوق العالمية حيث شهد البن والكاكاو وهما السلعتان الرئيسيتان في سوق الصادرات الإفريقية انخفاضاً في أسعارهما بنسبة ٢٠,٢٪ و ٢٣٪ على التوالي. مما انعكس في انخفاض الصادرات الإفريقية بحوالي ٢١٪ في عام ١٩٨١م لتهبط قيمة الصادرات من ٩٥,٤ بليون دولار إلى ٧٥,٩ بليون دولار فقط[٣٠]. أدت هذه الظروف العصيبة إلى زيادة المديونية الإفريقية واطراداً مع ذلك ارتفعت معدلات خدمة هذه الديون.

ومن المتغيرات الطبيعية التي أسهمت بشكل مؤثر في تردي الأوضاع الاقتصادية الإفريقية موجة المجاعة والجفاف والتي ضربت أجزاء كثيرة من القارة في السنوات القليلة الماضية.

(٢) المساعدات العربية لإفريقيا:

بلغ متوسط التحويلات العربية للدول الإفريقية ٩٥٠ مليون دولاراً في العام أو ما مجموعه ٧٦٠٠ مليون دولار خلال الفترة ١٩٧٥م - ١٩٨٢م[٣١]. وقد شملت هذه المساعدات معظم الدول الإفريقية حتى تلك التي أعادت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. واشتكى الأفارقة من أن هذه المعونات لم تكن بالحجم المناسب واللازم لحل أزمات إفريقيا الاقتصادية المستعصية بالإضافة إلى الشكوى المريرة من تباطؤ وصول هذه المساعدات إلى الدول الإفريقية. هذا العامل أدى - ببعض الدول الإفريقية لاتهام الدول العربية المانحة للعون بانتهاج سياسة انتقائية في مساعداتها وذلك بتوجيه اهتمام خاص أو معاملة خاصة للدول الإفريقية المسلمة يضاف إلى ذلك أن جل المساعدات العربية كانت تقدم أساساً بشكل ثنائي وليس بشكل جماعي مما أفرغها كثيراً من محتواها الذي قامت من أجله. كما انعدم التنسيق في تقديم هذه المساعدات بين الدول المانحة.

والمؤسف أن الدول العربية تعاملت مع الدول الإفريقية بشكل مطلق وموحد وبدون إجراء عملية فرز لمن قاطع إسرائيل من الدول الإفريقية على أساس مبدئي (غينيا) أو من قاطعها على أساس انتهازي محض - (زائير- ساحل العاج على سبيل المثال).

وزاد من سيادة الإحساس بخيبة الأمل الإفريقي إحساس الدول الإفريقية بأن العرب هم وراء الأزمة الاقتصادية الخانقة والتي نتجت أساساً من جراء ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣م.

(٣) معاهدة الصلح بين مصر وإسرائيل:

جاءت اتفاقية كامب ديفد لتحقق لإسرائيل إمكانات ضخمة وتعبد الطرق أمام حركتها وبخروج مصر بوزنها الإفريقي الكبير من ميدان المعركة أصبحت لإسرائيل طاقة كبيرة للحركة داخل المجال الإفريقي. لقد رأت العديد من الدول الإفريقية التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل على أساس غير مبدئي أن اتفاق السلام المصري ـ الإسرائيلي والقائم على تطبيع العلاقات كاملة بين الدولتين مسوغاً لكي تعيد هذه الدول علاقاتها الدبلوماسية مع الدولة اليهودية خاصة بعد أن سلمت إسرائيل سيناء إلى مصر. والواقع أن تلك هي الحجة الأساسية التي اعتمدت عليها زائير في إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. وكانت هي التي اقترحت استئناف هذه العلاقات بين دول القارة الإفريقية وإسرائيل.

(٤) الدور الامريكي ـ الفرنسي:

الملفت للنظر هنا التشابه في البيانات السياسية للإدارتين الجديدتين في كل من واشنطون وباريس ـ إدارة ريجان وإدارة متران على التوالى ـ وتركيزها على الخطر السوفيتي في إفريقيا وإبراز خطورة الوجود الكوبي وحلفائه في الجنوب الإفريقي والقرن الإفريقي وتزامن ذلك مع الحديث عن الخطر الليبي.

في هذا الإطار تم اللقاء بين السياسة الامريكية والفرنسية في إفريقيا. وعلى الأساس نفسه تمت الموافقة على بذل الجهود للمساعدة في إعادة الوجود الإسرائيلي المكثف مرة أخرى في إفريقيا. يتوافق مع كل هذه التطورات توقيع مذكرة التفاهم الاستراتيجي بين امريكا وإسرائيل في نوفمبر ١٩٨١م وزيارة وزير الدفاع الإسرائيلي إيريل شارون لست دول إفريقية في نفس الشهر. وبذلك طرحت إسرائيل نفسها بشكل لا يقبل المواربة كقوة ردع ليس في نطاق الشرق الأوسط فقط بل أيضا وبشكل أساسي في إفريقيا[٣٢]. ولكي تحصل تل أبيب على نوع من المواقف الجماعية لاستئناف وجودها الدبلوماسي في إفريقيا لتواجه به موجة التعاون العربي ـ الإفريقي نجدها تسعى وبشكل ذكى للاستفادة من علاقاتها الحميمة مع حكومة متران الجديدة في فرنسا في عام ١٩٨١م حتى يبدو طرح العلاقات الإسرائيلية ـ الإفريقية في أوساط الكمنولث الفرنسي شكلاً من التأييد الجماعي لإسرائيل. وقد أشارت العديد من المصادر لهذا الدور الفرنسي بالفعل بما لايحتاج لإلحاح[٣٣].

(٥) العمل العربي:

ويندرج تحت هذا المتغير مجموعة من العوامل المتعددة ـ ساهمت بشكل أو آخر في

إضعاف ديناميّات التفاعل العربي ـ الإفريقي. فمنظمة التحرير الفلسطينية والتي لعبت في السابق دوراً بارزاً في كسب العديد من حركات التحرر الإفريقية تم تحديد دورها بشكل مؤثر إثْر الاجتياح الإسرائيلي للبنان في يونيو ١٩٨٢م ثم كان الانشقاق الخطير الذي حدث في قيادة المنظمة[٣٤]. إلى جانب ذلك كانت الشكوى الإفريقية المتعلقة بإقحام العرب للإفارقة في مشاكل وصراعات هي عربية في طبيعتها ولكنها أثّرت على مسيرة منظمة الوحدة الإفريقية بل هددت وجودها كمشكلة الصحراء الغربية. كما يضيف الأفارقة تورط بعض الأنظمة العربية في مشاكل إفريقية داخلية كتدخل ليبيا في كل من يوغندا عيدي أمين وتشاد. مثل هذه الأخطاء العربية كان لها أثر في تليين الموقف الإفريقي باتجاه إعادة العلاقات مع إسرائيل.

(٦) التباعد بين النسقين العربي والإفريقي:

ابتداء من السبعينات وحتى اليوم اتجهت القارة الإفريقية أيديولوجياً وفي مجال سياستها الخارجية عدة خطوات يسارا بينما اتجه العالم العربي ككل عدة درجات إلى اليمين. فبنظرة فاحصة يتضح لنا أن معظم الدول الإفريقية والتي نالت استقلالها خلال تلك الحقبة مثل انقولا، موزمبيق، غينيا بيساو، وزمبابوي قد حققت ذلك عن طريق حروب نضالية طويلة بقيادة منظمات يسارية بالأساس،وبعد نيلها الاستقلال أقامت نظماً تعتمد الاشتراكية كمنهاج للحكم. ينطبق هذا القول كذلك على اثيوبيا الاشتراكية والتي أسقطت نظاماً ملكياً محافظاً. في مقابل ذلك شهدنا في العالم العربي اتجاهاً ـ ولو كان صامتاً ودون جلبة ـ نحو اليمين وخير مثال لذلك ماحدث في مصر الساداتية وما قام به جعفر نميري في السودان في أعقاب الانقلاب الماركسي الفاشل ثم في الصومال. وكما أشار أحد الكتاب العرب أنه في فترة الخمسينات والستينات كانت معظم الأقطار الرئيسية في كل من النسقين العربي والإفريقي تقف إلى يسار الوسط. وكان هذا الاتساق الايديولوجي يعزز ويتعزز بوجود قيادات مثل عبد الناصر ـ بن بيلا ـ بومدين ـ محمد الخامس ـ نكروما ـ مديبوكيتا ـ ونايريري. وفي حقبة السبعينات حدث عكس ذلك حيث خافت الأنظمة في النسقين على استمراريتها من القوى الايديولوجية المضادة سواء كان مصدر الخطر داخلياً أو خارجياً، ولدرء الخطر فتحت معظم هذه الأنظمة الباب للقوى الخارجية طلباً للحماية. وخلاصة القول أن النسقين العربي والإفريقي اللذين كانا أكثر اقتراباً من حيث التوجهات الايديولوجية والسياسة الخارجية في الخمسينات والستينات قد تباعدا في السبعينات. وقد نتج عن ذلك أن انفتح النسقان أمام الاختراق الخارجي ليس فقط من القوتين العظميين بل حتى من الكيانين العنصريين إسرائيل وجنوب إفريقيا مما أثر على بنية التعاون ـ العربي ـ الإفريقي[٣٥].

وعلى الرغم من التأزم الذي حدث نتيجة للعوامل والمتغيرات المشار إليها آنفاً فإن الفترة التالية لحرب أكتوبر ١٩٧٣م شهدت بدء عجلة تنظيم العلاقات العربية ـ الإفريقية بالدوران لخلق الإطار المؤسسي للتعاون. ومن العلامات المضيئة في هذا المجال مؤتمر القمة العربي السادس والذي انعقد في الجزائر في نوفمبر ١٩٧٣م والذي حضره رئيس زائير كممثل لمنظمة الوحدة الإفريقية بصفة المراقب وتعبيراً عن التفاعل الوليد بين الكتلتين. حيث اتخذ المؤتمر عدداً من القرارات كان الهدف منها تعزيز مسيرة التعاون العربي ـ الإفريقي[٣٦].

وفي يناير ١٩٧٤م قرر وزراء البترول العرب في اجتماعهم بمصر إنشاء صندوق عربي لمساعدة الدول الإفريقية باسم الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الإفريقية، وأُلحِقَ هذا الصندوق فيما بعد بالمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، كما أنشيء صندوق عربي للمعونة الفنية في مارس ١٩٧٤م وفي اكتوبر١٩٧٤م قرر مؤتمر القمة العربي السابع والمنعقد بالمغرب تعزيز التعاون العربي ـ الإفريقي في كافة أُوجهه، واتخذ قراراً بالدعوة لعقد مؤتمر قمة عربي ـ إفريقي يسبقه مؤتمر تمهيدي لوزراء الخارجية العرب والأفارقة. وبالفعل انعقد بالقاهرة في ٣ مارس ١٩٧٧م مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية والإفريقية للتحضير لمؤتمر القمة الأول ووضع اللمسات الأخيرة على معالم التعاون الاقتصادي والفني والسياسي بين المجموعتين. وانعقدت القمة المشتركة في القاهرة في ٧ مارس ١٩٧٧م والتي خرجت بخطوات عملية تحدد معالم التعاون بين الكتلتين وتنظمه في مؤسسات وأجهزة مشتركة[٣٧].
وتوقف التعاون المؤسسي عام ١٩٧٨م أي بعد مضي عام واحد من المؤتمر بعد توقيع اتفاقيتي كامب ديفد عندما أصر الجانب العربي على إخراج مصر من أطر التعاون بينما رفض الجانب الإفريقي ذلك. وأُصيبت نتيجة لذلك أجهزة التعاون المشتركة بالشلل حتى يونيو ١٩٨٠م حيث عادت الاتصالات على مستوى الأمانتين العامتين وتقرر تنشيط دور لجنة التنسيق[٣٨].
عموماً يمكن التسليم بأنه ومنذ عام ١٩٧٣م قد تراكمت التعاملات وتكثفت التفاعلات بين الجانبين العربي والإفريقي،وعلى الرغم من كل ذلك فإنّ الواقع القائم اليوم يثير حالة من خيبة الأمل.

تقويم ومستقبل التعاون العربي ـ الإفريقي :ـ

إنّ كل ماورد من التحليل أعلاه لابد وأن يوصلنا إلى السؤال المحوري : ما هو تقييمنا لتجربة التعاون العربي ـ الإفريقي؟

ويتفرع عن هذا السؤال سؤال آخر خاص بمستقبل هذا التعاون. ونحن في طرحنا لهذه التساؤلات لانرمي إلى أن تثير هذه المخاوف شيئاً من القلق والإحباط عند البعض أو أن يؤدي مجرد طرحها على بساط البحث إلى محاذير الردة والانغلاق. بل إن رائدنا الوحيد هو أن باب العقلانية والموضوعية هو المدخل الشرعي الوحيد لمواجهة الخطأ والتقصير ولفتح المسارات وطرح الخيارات وبدائل المستقبل. خاصة إذا وقر في قلوبنا أن مايربط بين العرب والأفارقة يندر مثيله في العالم وأن حوارهم وهم يستشرفون القرن الحادي والعشرين يبدأ من فرضية التكامل والتشابه وليس من منطلق التناقض والتصادم. وفي جهدنا لتقييم هذه التجربة تبرز الحقائق التالية :

(١) بالرغم من كثافة وتنوع التفاعلات والمبادلات بين الجانبين فإن العرب والأفارقة لم ينجحوا في بناء هيكل بنيوي قوي ودائم يمنح التعاون بينهم فرصة الاستمرار والازدهار في المستقبل وكأن هنالك انفصاماً بين الشكل والمظهر من جهة وحساب النتائج وحقائقه الجوهرية من جهة أخرى. إذ أن كثافة التفاعل وحدته محسوبة بعدد الاجتماعات والندوات والمؤتمرات والزيارات لاتقوم دليلاً على أن النتائج المرجوة من كلا الطرفين قد تحققت. ونعتقد أن هذا القصور نشأ أساساً من غياب التصور الاستراتيجي بعيد المدى والذي يهدف إلى خلق علاقة ذات خصوصية بين العالمين العربي والإفريقي. ونتج عن غياب التصور الاستراتيجي لهذا التفاعل أن أخذت الغايات والوسائل تبرز وتختفي، تتقدم في الأولويات أو تتراجع بين الفعل ورد الفعل، وتحت ضغوط المتغيرات الدولية في المنطقتين العربية والإفريقية، وهما جزء من مناطق الجنوب التابعة اقتصادياً وسياسياً للعالم الصناعي الغني في الشمال[٣٩].

ويقودنا غياب التصور الاستراتيجي إلى النقطة الثانية :-

(٢) إنّ ما قرره مؤتمر القمة العربي - الإفريقي الأول عام ١٩٧٧م من إقامة مؤسسات وهياكل لم ترق الى مستوى الطموحات التي احتوتها وثائق المؤتمر. لقد اتصفت هذه المؤسسات والهياكل بالعجز وعدم القدرة على مواجهة المشاكل التي واجهت مسار التعاون العربي - الإفريقي. كما أن نفس هذه الهياكل قد أخفقت تماماً في عملية التكيف الإداري والتنظيمي لمواجهة العديد من المتغيرات. وكانت النتيجة الطبيعية لهذا الكساح أن توارى دور أجهزة التنفيذ والمتابعة والتقويم وتعطلت اجتماعات المؤتمرات المشتركة، حتى أن مؤتمر القمة العربي - الإفريقي الثاني والذي كان مقرراً له عام ١٩٨٠م لم ينعقد حتى اللحظة. ونتج عن ذلك النقطة الثالثة ·

(٣) بالرغم من أنّ الغاية هي ترسيخ التعاون العربي - الإفريقي وبناء نموذج لحوار وتفاعل الجنوب - الجنوب فأننا نفاجأ بشبكة من العلاقات العادية المألوفة والسارية بين الدول الغنية والنامية[٤٠].

ويبقى السؤال : على من تقع مسئولية هذا التقصير؟

نعتقد أن المسئولية تضامنية وتقع على جانبي التعاون وإننا نميل إلى ترجيح الرأى القائل بأن العرب يتحملون الجزء الأكبر من المسئولية بأعتبار أنهم هم الذين سعوا إلى هذا التعاون وجعله أنموذجاً يحتذى لدول العالم الثالث.

(٤) لقد كان المتوقع أن تقوم جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية بدور الوعاء التنظيمي وأن تكونا بمثابة المجرى المؤسسي الرئيسي للتفاعل العربي - الإفريقي. وما حدث بالفعل هو أن هذا الدور قد ألغي تماماً واستحدثت هياكل ومؤسسات جديدة لتقوم به. ولقد كان آخر وجود فاعل لجامعة الدول العربية في هذا المجال هو التحضير لمؤتمر القمة العربي - الإفريقي الأول بالقاهرة عام ١٩٧٧م. والمؤسف أن المؤسسات الجديدة لم تكن أقوى من المؤسسات الموجودة فعلاً وأدى هذا التخبط التنظيمي إلى ضياع الدور المركزي للجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية وسط غابة من الهياكل والمؤسسات المشلولة. وكانت النتيجة المنطقية لاستبعاد أي دور فاعل للمركز في الجانب العربي أن تراجع العمل والنشاط من المستوى القومي العربي لتستقر التفاعلات والتعاملات على المستوى الوطني والثنائي على الجانب العربي[٤١] وبذلك أفرغ محتوى التعاون العربي - الإفريقي من واحدة من أهم الدعائم التي قام عليها وهي الجماعية.

(٥) لقد غابت عن التعاون العربي - الإفريقي الايديولوجية أو العقيدة التي يناط بها ضبط العمل والممارسات في بنايات وهياكل التفاعل. وكما أشار أحد الكتاب فإنه، ونتيجة لعدم الاتفاق على عقيدة أساسية للممارسة وضبط التعاون وتنميته بين الجانبين العربي والإفريقي قد ظهرت في الساحة على المستوى الثنائي بين الدول أولويات منوعة ترسمها وتؤثر فيها العقائد والايديولوجيات وتسير على هديها من بينها العقائد القومية المدنية، وعقائد التنمية الشاملة والاعتماد على الذات، والعقيدة الإسلامية، ولقد ترتب على كل ماسبق ضياع الالتزام بقانون المباراة ومنظومة القيم التي تضبط إطار التعاون وتنظم التفاعلات المتبادلة، وتؤسس أساليب ومناهج المشكلات والمفاوضات والاجتماعات واختيار الأولويات[٤٢].

(٦) استغلت إسرائيل التصدع والضعف اللذين أصابا مؤسسات وهياكل التعاون العربي - الإفريقي لتعيد بناء وترميم علاقاتها الإفريقية بالتركيز على الجانب الاقتصادي. بل إنها ابتدعت أنماطاً جديدة في تعاملها مع الدول الإفريقية وذلك من خلال المساعدة في مجال التدريب العسكري وبيع السلاح خاصة بعد تحولها إلى أحد أكبر مصادر تجارة السلاح في العالم إذ أنها تحتل المركز الخامس في هذه التجارة على المستوى العالمي. وفي مجال التدريب والخبرة ربطت إسرائيل علاقتها الاقتصادية المتطورة مع إفريقيا بوجود الفنيين والخبراء الإسرائيليين حتى قدرت بعض المصادر عددهم بمايربو على الأربعة آلاف خبير.[٤٤]

واتبعت إسرائيل في علاقاتها الاقتصادية مع إفريقيا أسلوباً انتقائياً وذلك بتركيزها

على دول السوق الحرة في إفريقيا مثل نيجيريا وزائير وكينيا وساحل العاج والكامرون ولتصوير حجم النشاط الاقتصادي الإسرائيلي في إفريقيا خلال الفترة ١٩٧٣م - ١٩٧٨م وهي فترة تصاعد التعاون العربي - الإفريقي نجد أن الشركات الإسرائيلية قامت بعمليات استثمارية في أكثر من عشرين دولة إفريقية بلغت قيمتها قرابة بليون دولار [٤٥]. ومع كثافة المعاملات الاقتصادية الإسرائيلية لم تغفل للحظة عن العمل الدبلوماسي لكسر طوق الحصار العربي ضدها في إفريقيا. وكانت إسرائيل تتحين الفرصة المواتية لبدء هجومها الدبلوماسي. وأتت هذه الفرصة على طبق من فضة في صورة التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفد ليبدأ الحديث عن تطبيع العلاقات مع إفريقيا بعد تطبيعها مع أكبر الدول الإفريقية والعربية وكان تركيز إسرائيل على الدول الإفريقية الأعضاء في الكمنولث الفرنسي - الفرانكوفون ثم الدول ذات الصلة القوية بالولايات المتحدة. هذا مع حرص إسرائيل الشديد على أن يأخذ موضوع إعادة العلاقات مع إفريقيا طابعه الأمني فاريل شارون وزير الدفاع هو الذي قام بالزيارة المشهورة لست من الدول الإفريقية للتمهيد لإعادة العلاقات وارتبط اسمه أكثر من أي مسئول إسرائيلي آخر بهذا الموضوع.

(٧) وضع مؤتمر القمة العربي - الإفريقي بالقاهرة عام ١٩٧٧م مجموعة من الوثائق الهامة التي حوت مجموعة متكاملة ووافية من الخطط الخاصة بالتعاون العربي - الإفريقي. وعندما نأتي إلى المجال التطبيقي نجد أن انكماشاً كبيراً قد حدث في تطبيقها ليتركز العمل في ميدان المعونات والمعاملات المالية. وغاب العمل تماماً في الميدان الثقافي والإعلامي والأمني على سبيل المثال. وحتى في ميدان الاقتصاد والمال فمن الراجح أن جل العون العربي لإفريقيا قد جاء على المستوى الثنائي لا الجماعي خلاف التصور الذي وضعه مخططو هذا التعاون ابتداء. بل إن هناك من يشكك في جدوى المعونة العربية لإفريقيا ولا يرى أن لها دوراً تنموياً بارزاً حيث أن معظمها يخصص للاستهلاك وتستفيد منه الميزانيات الخاصة والعامة، وهي بهذه الخاصية لاتختلف عن المعونة التي تأتي من دول وصناديق الغرب [٤٦]. والمؤسف حقاً أن هذه المعونة العربية يتم في النهاية تدويرها لتذهب للعالم الصناعي لأن الدول المانحة شأنها شأن القابضة لا تملك الريادة الاستشارية والخبرة التكنولوجية الكافية، لذلك كانت معظم بيوت الخبرة والمؤسسات الاستشارية وشركات المقاولات الهندسية والتي تقوم بدراسة الجدوى والتنفيذ لمشروعات إفريقية تمولها الصناديق والدول العربية غربية المنبت. لقد كانت بعض الأوساط داخل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية O.E.C.D. وراء ترويج هذه الأفكار والتي أسمتها هذه الأوساط بالتنمية أو التعاون الثلاثي الأطراف.

إذن ما العمل؟ كيف يمكن تصحيح مسار التعاون العربي - الإفريقي وإخراجه من حالة الجمود والعجز حتى يستطيع عبور ومواجهة الأزمات التي تواجهه؟

في مجال التعاون الاقتصادي وهو ما نعتقد بحق أنه ركيزة التفاعل العربي - الإفريقي، لعل أول ما يفتقده هذا التعاون هو التصور المشترك لأولوياته ومستلزماته

والتحـديد الدقيق لمسئولية أطرافه وأدوارها في دفعه إلى الأمام والالتزام الصارم في إطار برنامج زمني محدد. ومع أن العالمين العربي والإفريقي قد فرغا من وضع تصورهما لخططهما التنموية على المدى الاستراتيجي البعيد فيما عرف بخطة عمان وخطة لاغوس إلا أن الأوان قد حان للانتقال من هذه المرحلة النظرية لمرحلة العمل حيث يجب على الطرفين أن يتفقا على المشروعات والبرامج والقطاعات ذات الأولوية مع ملاحظة أن الهدف الأساسي لمثل هذه المشـاريع المشتركة ينبغي أن يكون توسيع القاعدة الإنتاجية وتطوير الموارد البشرية وتصنيع المـواد الأولية وتوسيع السوق المحلية المشتركة والغاية من كل ذلك هي بالتأكيد تحقيق هدفي الأمن والإنماء. ومع أخذ هذا التصور العام في الاعتبار، من المهم أن تُرشّد المعونة العربية لإفريقيا في اتجاهين :

أولاً : إعطاء أفضلية خاصة للبرامج والمشاريع ذات التوجه التعاوني بين الجانبين بمعنى أن لايكتفي الجانب العربي بدور الممول فقط بل يجب أن يتعدى ذلك إلى دور الشريك الإيجابي.

ثانياً : أن يتم تقييد العون العربي ما أمكن ذلك بمصادر توريده حتى يمكن بذلك سد الثغرة لإعادة تدوير المال العربي وذهابه للعالم الصناعي. الملاحظ أيضاً أن التعاون العربي ـ الإفريقي وحتى اللحظة قد اقتصر على الأطراف الحكومية الرسمية. بيد أنه ولكي يتم التفـاعـل كاملاً نرى أن يتم ربط الجهد الرسمي بجهد المؤسسات الشعبية مع تنشيط الصلات بين مؤسسات القطاع الخاص والتعاوني والغرف التجارية والصناعية. ويستدعى ذلـك بالطبع وضع دراسات ومسوحات متنوعة ومفصلة لفرص الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المختلفة وترويج ذلك في القطاعين الخاص والعام.

ويتسق مع كل ذلـك وضـع الضمانات السياسية والقانونية لتوفير الطمأنينة للمال العربي وتقديم الحوافز له كما يجب على الجانب الإفريقي أن يحسن من فعالية استخدام المعونة العربية ورءوس الأموال المتدفقة.

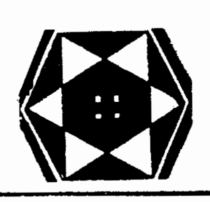
وفيما يخص تطوير ودفع العلاقات السياسية بين الجانبين العربي والإفريقي ينبغي الـتركيز بالأسـاس على نقطتين، أولاهما، تختص بالتمثيل الدبلوماسي العربي في العواصم الإفريقية. فمع أن عدد الدبلوماسيين العرب مجتمعين في أي عاصمة إفريقية يفوق عدد رصفـائهم من الإسرائيليين إلا أن العمـل الـدبلومـاسي الإسرائيلي متقن وكفء بسبب التخـطيط الجيد الذي يوفر له. ورغم إمكانات الجهد الدبلوماسي العربي فإن مشكلته الأساسية تكمن في عدم وجود التنسيق ما بين البعثات الدبلوماسية العربية الموجودة في العواصم الإفريقية مما يعني تشتت الجهد وبعثرته. ولكي يؤتى الجهد الدبلوماسي العربي أُكُله ينبغي أن يتوفر التصور الاستراتيجي الموحد لكي يتحرك الجهد الدبلوماسي بفاعلية وتـركيز. النقطة الثانية والأهم، تتعلق بالشكوى الإفريقية المريرة والخاصة بتدخل بعض الحكـومـات العربية في الشئون الإفريقية الداخلية أو محاولة إقحام الدول الإفريقية في

مشاكل عربية صرفة لا دخل للأفارقة بها. ونعتقد أن كل هذه الظواهر السلبية ترتبط بشكل عضوي بحالة الشتات والتمزق والتشرذم التي تعيشها الدول العربية. ولن تنتفي هذه ما لم يتحقق حد أدنى من الوفاق العربي. وينبغي أيضاً تنشيط الدور المركزي لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ودور أجهزتها السياسية. وينبغي أن تعاد الحياة للمؤتمرات العربية ـ الإفريقية. والملاحظ أنّ الاجتماعات لا تتم مثلاً إلا عندما تعلن دولة إفريقية ما عن إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل حيث تنشط الرغبة في عقد اللقاءات ولكنها سرعان ما تخبو وتخفت بمرور بعض الوقت. بمعنى أنه قد آن الأوان لأن تخرج هذه المؤتمرات واللقاءات من دائرة ردود الفعل إلى دائرة المبادأة والفعل.

هناك جانب خطير وهام لم يجد الاهتمام الكافي من دعاة التعاون العربي ـ الإفريقي وهو الجانب الثقافي والذي لم يدخل الإطار المؤسسي إلا مؤخراً وفي أضيق الحدود. والواقع أنه يوجد أساس متين وقوي لهذا التعاون الثقافي فيما هو قائم من الحقائق التاريخية. ومن المؤسف أنه لايوجد مشروع ثقافي عربي ذو وجه قومي أو إسلامي نحو إفريقيا ويجب الإدراك أن التعاون الثقافي هو الأبعد أثراً،ومع افتراض انحسار موجة التعاون الاقتصادي فمن المؤكد أن العامل الثقافي هو الذي سيبقى وبأقل تكلفة ممكنة.

وكبداية متواضعة على الطريق الصحيح نرى أن يعني العرب بالترجمة وعملية النشر حتى يصل إنتاج المثقف والكاتب العربي إلى رصيفه الإفريقي. ومن القنوات المهمة لإيصال الثقافة العربية للعقل الإفريقي تشجيع تعليم اللغة العربية على نطاق واسع وجماهيري. وينبغي أيضاً تشجيع الاتصال بين مراكز البحوث والجامعات مع تبادل الأساتذة والطلاب، مع ضرورة الحضور الثقافي في كل المناسبات الثقافية على جانبي التعاون. من الأمور الجوهرية التي يجب أن يلتفت إليها أي جهد ثقافي عربي أن يعني بتصحيح الصور النمطية العربية في الذهن الإفريقي،وربما يكون الحل العملي في إعادة كتابة المناهج الدراسية في التاريخ مع الاهتمام بإجراء البحوث التاريخية والاجتماعية المشتركة حول الجذور والتراث العربي ـ الإفريقي المشترك. ولابد أيضاً من الاهتمام بدور الحرف العربي والعمل المتصل الدءوب لكي يستعيد مكانته التاريخية في كتابة اللغات الإفريقية كالهوسا والسواحلية به. توجد بإفريقيا اليوم المئات من المدارس القرآنية والتي تعلم القرآن الكريم بالحرف العربي وياحبذا لو امتدت يد العون العربي للعناية بهذه الدور.

وفي الخاتمة نعتقد أن الأمل ما زال متاحاً لانطلاقة التعاون العربي ـ الإفريقي على شريطة أن يرتبط ذلك باستراتيجية موحدة لا تفصل بين القول والفعل.



الحواشي :

١ ـ انظر يوسف الحسن ، التعاون العربي الإفريقي (بيروت ـ ١٩٨٢) ص ١٣ .
٢ ـ انظر يوسف فضل حسن في ندوة العرب وإفريقيا (مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٨٤) ص ٢٧ .
٣ ـ جمال زكريا (الأصول التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية ـ القاهرة ـ ١٩٧٥) ص ٥٣ .
٤ ـ عبد الرحمن زكي (الإسلام والمسلمون في شرق إفريقيا ـ القاهرة ١٩٦٥) ص ٧ .
٥ ـ للمزيد عن دور مصر الناصرية في ترقية التعاون العربي الإفريقي ـ في تلك الفترة راجع على سبيل المثال لا الحصر : محمد محمد فائق (عبد الناصر والثورة الإفريقية) ـ بيروت دار الوحدة ١٩٨٠ .
٦ ـ جمال عبد الناصر فلسفة الثورة (القاهرة المطبعة العالمية) . بدون تاريخ ص ٧٧ ـ ٧٨ .
٧ ـ انظر مثلاً : Ali A. Mazrui, African International Relations : The Diplomacy of Depandency and Change (Boulder, Colorado: Westview, 1977)

٨ ـ جامعة الدول العربية، الأمانة العامة الإدارة العامة للشئون السياسية ، العلاقات الدولية، إدارة إفريقيا القرارات العربية بشأن العلاقات العربية ـ الإفريقية التعاون العربي ـ ١٩٦٤ ـ ١٩٨١ (تونس : الإدارة ١٩٨١) ص ٤٠٣ .
٩ ـ يوسف الحسن : التعاون العربي الإفريقي . مصدر سبق ذكره ص ٢٢ .
١٠ ـ عواطف عبد الرحمن : إسرائيل وإفريقيا ـ مركز الأبحاث الفلسطينية ١٩٧٤ ص ١٦.

١١ ـ حلمي الشعراوي : السياسة الإسرائيلية في إفريقيا، ندوة العرب وإفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤ ص ٣٢٨ .
١٢ ـ محمد على العويني ـ سياسة إسرائيل الخارجية في إفريقيا ـ المطبعة الفنية الحديثة ـ ١٩٧٢م ص ٢٢٢ .
١٣ ـ حمد سليمان المشوخي : التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في إفريقيا : رسالة ماجستير غير مطبوعة ـ جامعة الاسكندرية ـ ١٩٧١م ص ٢٤٠ .
١٤ ـ يشوع رشي : إسرائيل وافريقيا ـ من سلسلة كتب فلسطينية ـ مركز الأبحاث فبراير ١٩٦٨ ـ ص ٤٢٠ في يوسف الحسن : التعاون العربي الإفريقي ـ مصدر سبق ذكره ـ ص ٢٣ .
١٥ ـ انظر على سبيل المثال : عبد الملك عودة : النشاط الإسرائيلي في إفريقيا (القاهرة : جامعة الدول العربية : معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٦) و:ـ

١٦ ـ A. al-Sultan The Arab - Israeli Interaction in The Red Sea (Ph. D. dissertation, University of North Carolina, 1980).

١٧ ـ تكونت هذه اللجنة من رؤساء أربعة دول إفريقية هي : السنغال الكامرون ـ نيجريا ـ زائير. وقد قامت اللجنة بعدة اتصالات مع مصر وإسرائيل وقدمت تقريراً بعد فشل مهمتها إلى السكرتير العام للأمم المتحدة ألقت فيه مسئولية الفشل على العناد الإسرائيلي.

١٨ ـ Victor T. Le Vine and Timothy W. Luke, The Arab African Connection: Political and Economic Realities, (Boulder, Colorado : Westview, 1979) P. 142.

١٩ ـ تابع : Z. Cervenka, (The Unfinished Quest for Unity : Africa and The OAU London : Friedmann, 1977) P. 164.

٢٠ ـ انظر مثلاً : مجدي حماد (التحول الإفريقي ضد إسرائيل) شئون عربية العدد ٢ (شباط / فبراير ١٩٨٢) ص ١٢٨.

٢١ـ منقولة عن جريدة القبس الكويتية بتارخ ٩ يناير ١٩٨٦م.

٢٢ ـ سعد كمال الدوري : (التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا) رسالة ماجستير غير منشورة قسم السياسة ـ جامعة بغداد العراق ١٩٨٤ ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

٢٣ ـ E. Nadelmann, Israel and Black Africa: A rapproachement? Journal of Modern African Studies, Vol. 19 No 2 1981 , P. 205

٢٤ ـ راجع ناصيف حتى : العرب والأفارقة في عالم متغير : في ندوة العرب وإفريقيا، مركز دراسات الوحدة الإفريقية، ١٩٨٤ ص ص ٧١٦ ـ ٧١٧.

٢٥ ـ حلمي الشعراوي : السياسة الإسرائيلية في إفريقيا. مصدر مسبق ذكره ص ص ٣٣١ ـ ٣٣٦.

٢٦ ـ Michael Curtis and Susan Gitelson, (eds) Israel in the Third World (New Brunswick. N. J. Transaction Book, 1976) P. 238.

٢٧ ـ هناك العديد من الدول الإفريقية التي ترددت في قطع علاقاتها مع إسرائيل، وخير مثال كينيا والتي أعلن زعيمها جومو كينياتا في ١٠ اكتوبر ١٩٧٣م استنكاره لمظاهرة قطع العلاقات الإفريقية مع إسرائيل وشبه ذلك بالدعارة السياسية، وبعد ذلك بثلاثة أسابيع فقط قطعت كينيا علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، راجع حلمي الشعراوي : السياسة الإسرائيلية في إفريقيا. مصدر مسبق ذكره ص ٣٣٤.

٢٨ ـ هذه الإحصاءات مستقاة من نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٨٢/١/١١م.

٢٩ ـ عبد الفتاح الجبالي : إفريقيا بين التغلغل الإسرائيلي والموقف العربي في مجلة السياسة الدولية ج مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ـ القاهرة ـ العدد ٧٨ أكتوبر ١٩٨٤ ص ١٥٤ .

٣٠ ـ هذه الإحصاءات وردت في مقالة عبد الفتاح الجبالي : إفريقيا بين التغلغل الإسرائيلي والموقف العربي . مصدر سبق ذكره ص ص ١٥٤ ـ ١٥٥ .

٣١ ـ المصدر السابق.

٣٢ ـ سيف الدين دريني ـ مذكرة التفاهم الإسرائيلي بين الولايات المتحدة وإسرائيل من واقع التعبئة إلى دور عارض الخدمات في شئون فلسطينية ، العدد ١٢٥ ابريل ١٩٨٢م.

٣٣ ـ حلمي الشعراوي : السياسة الإسرائيلية في إفريقيا : مصدر سبق ذكره ص ٣٥٥ .

٣٤ ـ سعد ناجي جواد العرب وإفريقيا ـ الجمعية العربية للعلوم السياسية ـ ندوة آفاق واستراتيجية السياسة العربية بغداد ٥ـ٨ فبراير ١٩٨٦ ص ١٤ .

٣٥ ـ راجع تعقيب سعد الدين إبراهيم على بحث ناصيف حتى "العرب والأفارقة في عالم متغير" مصدر سبق ذكره ص ص ٧٣٧ ـ ٧٣٨ .

٣٦ ـ للاطلاع على قرارات مؤتمر القمة السادس بالجزائر والخاصة بتعزيز التعاون العربي ـ الإفريقي راجع يوسف الحسن : التعاون العربي ـ الإفريقي مصدر سبق ذكره ص ٢٦ .

٣٧ ـ للاطلاع على الوثائق الأربعة لمؤتمر القمة العربي ـ الإفريقي الأول بالقاهرة راجع : جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، الإدارة العامة للشئون السياسية ، العلاقات الدولية ، إدارة افريقيا ، مراحل تطور التعاون العربي ـ الإفريقي ، ١٩٧٧ ـ ١٩٨٢ (تونس ، الادارة ، ١٩٨٢) .

٣٨ ـ لجنة التنسيق هي أحد الاجهزة الخاصة بالتعاون العربي ـ الإفريقي والتي كونها مؤتمر القمة الأول وتتكون من رئيس لجنتي الإثني عشر والأمين العام لجامعة الدول العربية وسكرتير عام منظمة الوحدة الإفريقية وتقوم هذه اللجنة بمسئولية تنسيق عمل مجموعات العمل المختلفة وضمان تنفيذ القرارات ومعالجة الأمور ذات الطابع المالي والإداري والتنظيمي.

٣٩ ـ عبد الملك عودة : تقويم تجربة التعاون العربي ـ الإفريقي في ندوة العرب وإفريقيا، مصدر سبق ذكره ص ٦٧٢ .

٤٠ ـ عبد الملك عودة : واقع ومستقبل التعاون العربي ـ الإفريقي مجلة السياسة الدولية ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ـ العدد ٧٨ ـ أكتوبر ١٩٨٤ ـ ص ٣٣ .

٤١ ـ نفس المصدر السابق ص ٣٤ .

٤٢ ـ نفس المصدر السابق . ص ٣٥ .

٤٣ ـ حلمي الشعراوي : السياسة الإسرائيلية في إفريقيا . مصدر سبق ذكره ـ ص ٣٤٦ .
٤٤ ـ African Research Bulletin, Vol. 19, No. 1, February 1982.

٤٥ ـ حلمي الشعراوي : السياسة الإسرائيلية في إفريقيا ـ مصدر سابق ص ٣٤٢ .
٤٦ ـ راجع مثلاً د. سمير أمين في ندوة العرب وإفريقيا ـ مصدر سابق ص ٤٧٦ ـ ٤٧٧ .
٤٧ ـ Schwart, Trilateral Cooperation Paris : Organization for Economic Cooperation and Development (O. E. C. D.) Centre Studies, 1978.

